إصلاح حق النقض" الفيتو " لمجلس الأمن الدولي ضرورة لحفظ السلم والامن الدوليين

م.د مروة إبراهيم محمد
الجامعة التقنية الوسطى / الكلية التقنية الهندسية الكهربائية
Safa7030@gmail.com

الملخص

بينت المادة (27) من ميثاق الامم المتحدة نظام التصويت في مجلس الامن وعلى الرغم من ان الفقرة الاولى من هذه المادة اكدت على مبدأ المساواة بين الدول، الا ان الفقرتين اللاحقتين وضعت شروطاً تناقض مبدأ المساواة الذي نادت به في البداية اذ ميزت بين المسائل الموضوعية عن الاجرائية وجعلت حق للدول الاعضاء الخمس دائمي العضوية في نقض مشروع القرار في المسائل الموضوعية، فأعطت لهذه الدول حق نقض مشروع القرار مما جعل هذه الدول في مركز اعلى من غيرها وهذا يعد مخالفا للمساواة بين الدول كما انه يهدد حفظ السلم والامن الدوليين لان هذه الدول انحرفت عن الهدف الاساسي الذي يهدف الجميع الى الوصول اليه، وباتت تسعى لتحقيق مصالحها وان كلف ذلك حصول عدم استقرار في الامن والسلم الدوليين.

الكلمات المفتاحية : 1-مجلس 2- الامن 3- النقض 4- الفيتو 5- اصلاح.

Abstracts

Article (27) of the Charter of the United Nations clarified the voting system in the Security Council. Although the first paragraph of this article stressed the principle of equality between states, the two subsequent paragraphs set conditions that contradict the principle of equality that it called for at the beginning, as it distinguished between substantive issues from procedural issues. And it gave the five permanent members the right to veto the draft resolution on substantive issues, so it gave these countries the right to veto the draft resolution, which put these countries in a higher position than others, and this is considered a violation of equality between countries and it also threatens the maintenance of international peace and security because these countries have deviated from the main goal Which everyone aims to reach, and it is now seeking to achieve its interests, even if that costs instability in international peace and security

المقدمة

يعد مجلس الأمن الجهاز التنفيذي الاول في منظمة الأمم المتحدة إذ يتم اتخاذ القرارات الدولية التي يتم التصويت عليها من قبل الأعضاء الدائمين وغير الدائمين وهذه القرارات على نوعين منها قرارات موضوعية وقرارات اجرائية، فالنوع الأول يتطلب موافقة الدول الخمس دائمة العضوية مجتمعين دون أي اعتراض وان اغلب هذه القرارات تكون ضمن الفصل السابع اما النوع الثاني فلا يشترط فيها الإجماع وإنما فقط موافقة الاغلبية، وعليه فان هذا الشرط عرقل اتخاذ العديد من القرارات المؤثرة على الساحة الدولية والمتعلقة بحفظ السلم والامن الدوليين إذ لو لا هذا الحق للدول الدائمة العضوية لتم اتخاذ العديد من القرارات التي لها دور فعال ومؤثر في ممارسة مجلس الأمن اهم اختصاصاته التي وجدت من أجله الأمم المتحدة، كما أن نظام التصويت هذا يعد من المسائل التي تتعارض مع مبدأ المساواة بين الدول الذي اقرته الفقرة الثانية من المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة، إذ اكدت على مبدأ المساواة بين الدول بأن يكون صوت واحد لكل عضو من أعضاء المجلس الا ان الفقرتين الثانية والثالثة ميزت بين القرارات الصادرة من مجلس الأمن في المسائل الموضوعية وفي المسائل الاجرائية التي لا تتطلب موافقة الدول الدائمة العضوية، عكس النوع الأول التي تشترط موافقة الدول الخمس دائمة العضوية اي استخدام حق الفيتو وهذه المسألة خطيرة للغاية وساهمت في تعريض السلم والامن الدوليين للخطر في العديد من الحالات التي لم يوفق مجلس الأمن فيها باتخاذ قرار كان لو اتخذ لساهم بتعزيز حماية وحفظ السلم الامن الدوليين، وأن هذا الأمر يحتاج إلى أن تتكاتف الدول لإصلاح عمل مجلس لامن ليؤدي دوره بالشكل الصحيح .

أهمية البحث: إن موضوع ((إصلاح حق النقض الفيتو لمجلس الأمن الدولي ضرورة لحفظ السلم والامن الدوليين)) من المواضيع المهمة كونه:

1- يتعلق موضوع الدراسة بحفظ السلم والامن الدوليين الذي يعد أهم الاختصاصات التي يقوم بها مجلس الأمن .
2- يحقق الإصلاح في نظام التصويت داخل مجلس الأمن استقرار الأوضاع الدولية، واتخاذ القرارات الهامة بشكل يخدم تحقيق السلم كمان انه يحقق المساواة بين الدول .
3- تم استخدام هذا الحق في الكثير من الحالات التي تتطلب اتخاذ قرار بشأنها مما جعلها محور اهتمام الدراسات الدولية.

أسباب اختياري موضوع البحث: يعود سبب اختياري لموضوع البحث إلى:

1- ان تكرار لجوء الدول دائمة العضوية لهذا الحق باستمرار خدمة لمصالح خاصة وبشكل يتنافى مع أهداف الأمم المتحدة أمر يجب تسليط الضوء عليه ليتم إصلاح هذا المنعطف الخطير .
2- يعد موضوع البحث من المواضيع المتجدد بكل مرة يتم فيها اتخاذ هذا الحق لعرقلة اتخاذ قرار دولي يساهم في حفظ السلم والامن الدوليين .

إشكالية البحث: يثير موضوع بحثنا العديد من التساؤلات التي تعد مشاكل في حد ذاتها تحتاج إلى إجابات فهل يحقق استخدام حق النقض حفظ السلم والامن الدوليين؟ هل يوجد معيار يميز المسائل الاجرائية عن الموضوعية؟ وما الذي يتحقق فيما لو تم الغاء او تعديل نظام التصويت في مجلس الأمن الخاص باستخدام هذا الحق؟ .

منهجية البحث: اتبعنا في بحثنا المنهج التحليلي والمنهج المقارن، فالمنهج التحليلي من خلال تحليل آراء الفقهاء في الكتب القانونية، وتحليل النصوص القانونية أما المنهج المقارن فمن خلال إجراء مقارنة بين النصوص القانونية المختلفة.

خطة البحث: لقد قمنا بتقسيم البحث إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي لحق النقض، اما المبحث الثاني فعن الاساس القانوني لحق النقض وضرورة الاصلاح.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي لحق النقض

لا بد لنا ان نبين حق النقض من حيث بيان تعريفه لان ذلك يكون من ضرورات الاحاطة بجميع جوانب البحث، ومن ثم التطرق لأنواع هذا الحق فهل يقتصر على انواع نألفها أم ان هناك انواع لحق النقض تعد غير مألوفة ، هذا ما سيتم التطرق اليه في مطلبين اذ خصصنا المطلب الاول لتعريف حق النقض اما المطلب الثاني فعن أنواع حق النقض ليتسنى لنا التعرف على هذه الانواع.

المطلب الاول : تعريف حق النقض (Veto)

لبيان المقصود بحق النقض (الفيتو) أهمية كبيرة للتعرب على مضمون هذا الحق، اذ سيتم مناقشة ذلك في فرعين، سيخصص الفرع الاول للتعريف الاصطلاحي لمعرفة أصل المصطلح مدار بحثنا، أما الفرع الثاني فسيكون عن البحث في الجانب القانوني من خلال بيان التعريف القانوني لحق النقض.

الفرع الاول : التعريف الاصطلاحي

ان كلمة (Veto) أصلها لاتيني من فعل (Vetare) ومعناه (يمنع، يعارض) والاصح تسميته في العربية (حق الاعتراض أو حق الرفض الناقض) بدلاً من حق النقض كما هو شائع، وذلك لان النقض يتم على القرار الكامل القابل للتنفيذ، لكن الامر في مثل هذه الحالة (الفيتو) يكون على مشروع القرار، اذ لايكون قراراً كاملاً الا بعد ان تجيزه تسعة من أعضاءه على الاقل على ان يكون من ضمنهم الاعضاء الخمس الدائمون ويتم اعلانه من قبل رئيس المجلس قراراً رسمياً.[677]

وعليه فان الفيتو يعني عدم تمرير اي مشروع او قانون او قرار مقترح. علماً أن حق الاعتراض (الفيتو).[678] قد كان مطبقاً في مدينة روما في العهد

---

[677] . النقض حق-الفيتو، الموسوعة العربية، مقال منشور في الانترنيت على الرابط الالكتروني التالي: https://www.arabl-ency.com.Sy/ency/details/7253/20

[678] . محمد حسين كاظم العيساوي، حق النقض (الفيتو Veto) في مجلس الامن دراسة من منظور القانون الدولي، مجلة أهل البيت عليهم السلام ، مجلد(1)، عدد(11)، جامعة اهل البيت،2011، ص 236.

القنصلي، اذ كان يحكمها قنصلان يحق لكل منهما ان يمتنع عن توقيع أحد الاوامر التي اصدرها القنصل الاخر اذا اراد ذلك، فيمتنع تنفيذها.[679]

ومما يجدر ذكره أن الاستاذ (بادفان) عرف حق الفيتو بقوله: " هو سلطة ممنوحة للدول ذات المركز الدائم في مجلس الامن، تخولهم منع المجلس عن طريق التصويت السلبي أو الامتناع عن التصويت من اتخاذ اي قرار وتؤدي من حيث النتيجة الى ايقاف صدور القرارات الخطيرة التي تجنح الامم المتحدة الى اتخاذها".[680]

وعليه فان اصل كلمة الفيتو لاتيني كما تعني (انا لا اسمح او انا امتنع).[681] فهي تعني بالإنجليزية النقض اي حق الاعتراض على اي قرار يقدم لمجلس الامن من دون ابداء الاسباب.[682]

الفرع الثاني : التعريف القانوني

يمكن استخلاص التعريف القانوني لحق النقض (الفيتو) من خلال الرجوع الى المادة (27) من ميثاق الامم المتحدة لعام 1945 الفقرة (3) فيعرف بأنه :" حق الاعتراض الذي تستخدمه احدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن عند التصويت على اي مشروع قرار يتعلق بالمسائل الموضوعية المهمة دون المسائل الاجرائية التي تعرض امام مجلس الامن من دون ابداء الاسباب.[683]

مما يجدر بيانه ان لفظ "نقض" لم يرد في ميثاق الأمم المتحدة، بل ورد لفظ "حق الاعتراض" وهو في واقع الأمر "حق إجهاض" للقرار وليس مجرد اعتراض. إذ يكفي اعتراض أي من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ليرفض القرار ولا يمرر نهائياً، وإن كان مقبولاً للدول الأربعة عشر الأخرى، فهنا تكمن

---

679 . لَم تكن فكرة امتلاك حق النقض على تَصرفات المُنظمات الدولية بالشيء الجديد في عام 1945. فقد كان لكل عضوٍ في مجلس العصبةِ حقاً للنقض فيما يتعلق بالمسائلِ الغيرِ إجرائية.
عند تَأسيس العُصبة، كان هُناك أربعة أعضاءٍ دائمين وأربعة غير دائمين. وتَوسع المجلس بِحلول عام 1936 ليَضُم أربعة أعضاءٍ دائمين وإحدى عشر عضواً غير دائم، مما يعني أن هناك خَمسة عشر دولة تَتَمتعُ بحقِ النقض. ووُجود هذا العدد الكبير من أصحابِ الكلمةِ جعلَ من الإتفاقِ على أيّ أمرٍ يُطرح صعبٌ للغاية.
وظُهور حق النقض "الفيتو الحالي" كان نَتيجةً لمناقشاتٍ مستفيضةٍ خلال المفاوضات لتشكيل الأممِ المتحدةِ في مؤتمر دمبارتون أوكس Dumbarton Oaks Conference - في عام 1944 ويالطا عام 1945. والدليل على ذلك هو أنَّ الولايات المتحدة والإتحادِ السوفييتي والمملكة المتحدة والصين أيّدوا جميعاً مبدأ الإجماع، ليس لرغبتهم كقوى كُبرى في العمل معاً، ولكن أيضاً لحمايةِ حُقوقها السياديةِ ومَصالحها الوطنية. وقد أوضَحَت الدول العظمى في سان فرانسسكو San Francisco- بأنه في حَال لم يتم منحهم حق النقض فإنَّه لن يكون هُناك أمم متحدة.
- سائدة الشيخ عبد الله، النقض (الفيتو) Veto، الموسوعة السياسية، مقال منشور في الانترنيت على الرابط الالكتروني التالي:
https://www.political-encyclopedia.org/dictionary

680 . النقض حق –الفيتو، مصدر سابق

681 . سموحي فوق العادة، القانون الدولي العام، الناشر لايوجد، دمشق، 1960، ص694.

682 . محمد حسين كاظم العيساوي، مصدر سابق، ص 236.

683 . حق النقض في مجلس الامن التابع للامم المتحدة، موسوعة ويكيبيديا، مقالة منشورة في الانترنيت على الرابط الالكتروني التالي:
- حق النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - ويكيبيديا(wikipedia.org)

خطورة هذا الحق ناهيك عن اثاره السلبية العديدة علماً ان هذا الحق بات يشكل تهديداً لحفظ السلم والمن الدوليين الهدف الرئيس والاساسي للأمم المتحدة ومجلس الامن بالتحديد.

اذ ان هذا الحق بات يحقق مصالح الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وهم روسيا، الولايات الأمريكية المتحدة، بريطانيا، فرنسا والصين اي انه يعبر عن مصلحة دول معينة دون اهتمام لمصالح الدول الاخرى مما أضعف من دور مجلس الان في تحقيق دوره كما اصبحت قراراته تتهم بعدم النزاهة والتحيز للدول المذكورة ومن يحالفها مما ادى الى ان ينادى بإصلاح هذا الخلل ووضح ضوابط تمنع اساءة اللجوء اليه.

المطلب الثاني : أنواع حق النقض

لو تم التدقيق في معنى حق الفيتو من خلال الرجوع لميثاق الامم المتحدة وللتطبيق العملي له لوجد ان للفيتو انواع عدة، منها ما هو مألوف ما هو غير مألوف وهذا ما سيتم توضيحه في فرعين اذ سيكون الفرع الاول مخصص للأنواع المألوفة لحق الفيتو والفرع الثاني سيكون عن الانواع غير المألوفة لهذا الحق.

الفرع الاول : الانواع المألوفة لحق النقض (الفيتو)

هناك عدة انواع لحق النقض (الفيتو) تعد من الانواع المألوف استخدامها على صعيد التطبيق العملي وهي ما سنقوم بالتطرق اليه في الفقرات الاتية[684]:-

أولاً:- الفيتو الحقيقي : يكون بتصويت اي دولة من الدول الاعضاء الدائمي العضوية بالرفض لاي قرار مقترح يتعلق بالمسائل الموضوعية، فان القرار لا يمكن ان يصدر وهذا يعد من الانواع المألوفة لحق النقض الفيتو.

ثانياً:- الفيتو المزدوج: يكون بتكييف مسألة ما بأنها موضوعية وليست اجرائية فموضوع تحديد المسألة كونها اجرائية ، فموضوع تحديد المسألة كونها اجرائية أو موضوعية لم ترد على سبيل الحصر وانما يعرض الموضوع على مجلس الامن للتصويت لبيان طبيعتها هل هي اجرائية أم موضوعية وفي أثناء التصويت، يقوم العضو الدائم بالحيلولة دون صدور قرار معين من مجلس الامن لصالح تلك المسألة يكيفها على أساس انها موضوعية وليست اجرائية وذلك باستخدام حق النقض بقصد تحويل المسألة المعروضة المراد تكيفها من اجرائية الى موضوعية، ولقد ظهر الاعتراض المزدوج استناداً الى اعتبار مسألة التكييف القانونية مسألة موضوعية حيث تستطيع الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن استعمال حق النقض سواء عند البحث في موضوع التكييف او عند دراسته.

ثالثاً:- الفيتو بالوكالة : يكون عن طريق قيام العضو الدائم بمجلس الامن بإنابة عضو اخر دائم العضوية كذلك كونه طرفاً في النزاع المعروض على المجلس، فيكون العضو الدائم الذي يكون طرفا في النزاع المعروض امام المجلس بين خيارين، اما الامتناع عن التصويت او انابة عضو دائم اخر باستخدام حق الفيتو بدلاً عنه.

---

[684] . محمد حسين كاظم العيساوي، مصدر سابق، ص 236.

الفرع الثاني : الانواع غير المألوفة

هناك بعض الانواع لاستخدام حق الفيتو لا تكون مألوفة وانما يكشف عنها واقع العمل اي تكون مستمرة اي واقعية، وهناك من الانواع ما هو نادر الحصول وعليه سنتناول في هذا الفرع نوعين من انواع حق الفيتو تعد غير مألوفة هي:-

أولاً:-الفيتو المستتر (الواقعي): ان هذا النوع من انواع حق الفيتو تكشف عنه طبيعة العمل وواقع العمل في مجلس الامن الدولي، اذ ان احد الدول دائمة العضوية تقوم بدفع ثلث الاعضاء للامتناع عن التصويت او التصويت ضد مشروع القرار المعروض أمام مجلس الامن، بمعنى ان تقوم هذه الدولة بالسيطرة على عدد كافي من الاصوات داخل مجلس الامن لمنع صدور اي قرار من المجلس يتعارض مع مصالحها.[685]

ثانياً:- الفيتو الجماعي: يكون برفض اكثر من ستة اعضاء مجلس الامن غير الدائمين لمشروع القرار اثناء التصويت عليه، وان الاغلبية المطلوبة هي تسعة اصوات فلا يمكن ان يتحقق ذلك حتى لو وافق كل الاعضاء الدائمين لصالح مشروع القرار، وهذا حسب ما ورد في ميثاق الامم المتحدة وان هذا النوع من حق النقض لم يألفه التطبيق العملي لهذا الحق الا ان اساسه موجود في ميثاق الامم المتحدة، وبالتحديد في نص المادة (27) المتعلقة بنظام التصويت داخل مجلس الامن ،الا ان كثرة اللجوء لحق الفيتو المألوف الذي يكون عن طريق عضو من الاعضاء الدائمين لمجلس الامن، جعل ان يضن بأن هذا الحق مقتصر فقط للدول الخمس دائمة العضوية.[686]

المبحث الثاني : الاساس القانوني لحق النقض وضرورة الاصلاح

الهدف من التطرق للأساس القانوني لحق النقض هو لبيان المسائل التي يجوز فيها اللجوء لهذا الحق، وهذا ما ورد في ميثاق الامم المتحدة في النص الذي تطرق لهذا الحق وان ذلك يقودنا وبعد بيان هذه المسائل بشيء من التفصيل الى ان اللجوء للفيتو يساهم بدرجة كبيرة في زعزعة السلم والامن الدوليين، وبذلك يجب ان يتم اصلاح هذا الخلل والا يحصل ما لا يحمد عقباه، وعليه فإننا سنقوم بتقسم هذا المبحث الى مطلبين خصص المطلب الاول للأساس القانوني لحق النقض اما المطلب الثاني فسيكون عن مسوغات اصلاح حق النقض.

المطلب الاول : الاساس القانوني لحق النقض

تضمنت المادة (27) من ميثاق الامم المتحدة لقواعد التصويت في مجلس الامن، اذ نص على انه :" لكل عضو من أعضاء مجلس الامن صوت واحد ".[687]

---

685 . محمد حسين كاظم العيساوي، مصدر سابق، ص 240 .

686 . هذه هي انواع حق الفيتو والدول التي تمتلكه ، المشهد،2023، مقال منشور في الانترنيت على الرابط الالكتروني

- https://almashhad.com/article/773112298002792-News

687 . المادة (27) الفقرة (3) من ميثاق الامم المتحدة لعام 1945.

كما فرقت بين المسائل الاجرائية والمسائل الموضوعية من حيث الاغلبية المشترطة لصدور القرار في كل نوع من هذين النوعين اذ نصت على ان :" تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الاجرائية بموافقة تسعة من أعضاءه".[688]

كما أنها نصت على أن :" تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الاخرى كافة بموافقة تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الاعضاء الدائمين متفقة ".[689]

وبناءاً على ذلك فلا بد من ان نتطرق لهذا الاساس للسبب الذي ذكرناه اعلاه ليتسنى لنا بيان المسائل التي يجوز النقض فيهل في الفرع الاول، ومن ثم وعلى النقيض من ذلاك سنتطرق للمسائل التي لا يجوز النقض فيها في الفرع الثاني.

الفرع الاول : المسائل التي يجوز النقض فيها

بالرجوع الى المادة (27) من نظام الامم المتحدة في فقرتها الثالثة بأن تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الاخرى كافة بموافقة تسعة من أعضائه يكون من بينها الأعضاء الدائمين متفقة، يتضح من ذلك أن المسائل التي يجوز استخدام حق الاعتراض النقض فيها هي المسائل الاخرى غير المسائل الاجرائية التي ذكرتها الفقرة الثانية من المادة ذاتها والمقصود بها هي المسائل الموضوعية، اذ يجوز ان يتم نقضها من قبل اعضاء مجلس الامن، اذ تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الموضوعية بأغلبية تسعة أصوات بشرط أن يكون من بينها أصوات الدول الخمس دائمة العضوية في المجلس.[690] ومعنى ذلك أنه وفي حالة قيام احد الدول الاعتراض على نظر مسألة تعد من المسائل الموضوعية حسب تكييفهم لها يؤدي الى عدم التعرض للمسألة المذكورة، وكذلك اذا كان الاعتراض بعد البدء في الاقتراع لانعدام السند القانوني اي عدم صدور قرار عن مجلس الامن. الا ان هناك اربع استثناءات ترد على هذا النظام حددها ميثاق الامم المتحدة هي:[691]

1- نص الفقرة (2) من المادة (10) من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية بخصوص انتخاب قضاة المحكمة.
2- الفقرة (1) من المادة(109) الخاصة بالدعوة الى عقد مؤتمر لتعديل الميثاق
3- ما تنص عليه الفقرة (3) من المادة (27) من ميثاق الامم المتحدة بخصوص الحلول السلمية طبقاً لأحكام الفصل السادس من الميثاق
4- تطبيق الفقرة (3) من المادة (52) من الميثاق الخاصة بامتناع العضو الدائم العضوية في مجلس الامن الذي يكون طرف في النزاع من التصويت اذا كان طرفاً في النزاع.

الفرع الثاني : المسائل التي لا يجوز استخدام حق النقض فيها

ان المقصود بهذه المسائل هي المسائل الاجرائية أو الشكلية بحسب ما ورد في المادة (27) من ميثاق الامم المتحدة السابق ذكرها ومن الواضح من مضمون هذه المادة في فقرتها الثانية انها لم تشترط موافقة الاعضاء الخمسة دائمي العضوية

---

688 . الفقرة (1) من المادة (27) من ميثاق الامم المتحدة لعام 1945.
689 . الفقرة (2) من المادة (27) من ميثاق الامم المتحدة لعام 1945.
690 . الفقرة (3) من المادة (27) من ميثاق الامم المتحدة لعام 1945.
691 . هادي نعيم المالكي، المنظمات الدولية ، الطبعة 3، دار المسلة، بغداد، 2023، ص256.

وعليه فان هذه المسائل لا يجوز استخدام حق النقض فيها. الا أن ما يثير مشكلة أن الميثاق لم يحدد ما لمقصود بالمسائل الاجرائية لتميزها عن ماهو موضوعي ، الا انه في العادة تحدد المسائل الاجرائية حسب ما ورد في مذكرة الدول الكبرى بتاريخ 1945/6/7 اذ أوضحت ان المسائل الواردة في المواد (28، 29، 30، 31، 32) من الميثاق تعد من المسائل الاجرائية، وعليه فان موضوع تمثيل اعضاء مجلس الامن تمثيلاً دائماً في مقر المنظمة، وجوب عقد اجتماعات دورية للمجلس، وجواز عقد الاجتماعات للمجلس في غير مقر المنظمة، وانشاء فروع ثانوية لمجلس الامن، وقيام المجلس بوضع لائحة اجراءاته.[692]

كما ان قيام احد اعضاء الامم المتحد من غير أعضاء مجلس الامن بالاشتراك في مناقشة اي مسألة تعرض على مجلس الامن ان رأى المجلس ان مصلحة هذا العضو تتأثر بصورة خاصة ، كما ان دعوة دولة تكون طرفاً في نزاع الى مجلس الامن والاشتراك في المناقشات الخاصة بهذا النزاع وكذلك تقرير ما اذا كان نزاع او موقف ما محلاً ً للنقاش في مجلس الامن، هذه المسائل هي من المسائل الاجرائية وفقا للمذكرة المذكورة في اعلاه ومما يجدر بيانه ان العمل بها داخل مجلس الامن والسير وفقاً لما جاء فيها .[693]

المطلب الثاني : مسوغات اصلاح حق النقض

لبيان الاهمية والضرورة التي تقتضي أن يتم الالتفاف لهذا الحق يجب أن نقف أولاً عند سلبيات حق النقض، وهذا ما سنتطرق اليه في الفرع الاول من هذا المطلب ومن ثم بيان تأثير حق النقض على حفض السلم والامن الدوليين، وذلك ما سنقوم بتوضيحه في الفرع الثاني.

الفرع الاول : سلبيات حق النقض

من المهم ان نقف عند السلبيات التي يثيرها ممارسة حق النقض من قبل الدول الأعضاء في مجلس الامن سواء أكان من قبل الدول الخمس دائمة العضوية، او من الدول الاعضاء غير الدائمين في حال اتفق أكثر من ستة أعضاء غير دائمين على رفض مشروع القرار كما سبق وان وضحنا ذلك عندما تطرقنا لموضوع انواع حق النقض في الصفحات السابقة من هذا البحث،

عند الاطلاع على الحالات العديدة التي تم اللجوء فيها الى حق النقض (الفيتو) من قبل أعضاء مجلس الامن وبالتحديد من قبل الاعضاء الخمس دائمي العضوية في مجلس الامن نلاحظ بأن هذا اللجوء استخدم بصورة واسعة جداً ادى الى اضعاف مصداقية مجلس الامن كجهاز رئيسي من أجهزة الامم المتحدة مهمته الرئيسة هي حفظ السلم والامن الدوليين.[694]

كما أن لجوء الدول دائمة العضوية لهذا الحق بصورة دائماً ما يعبر عن مصالح شخصية للدولة المستخدمة لحق النقض، اذ اصبح هذا الحق يخدم مصالح دولة دون

---

692 . عادل مطشر حسن، النظام القانوني للتصويت في مجلس الامن، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة
693 . المجلد (6)، العدد (2)، الجزء (1)،كلية الحقوق/جامعة تكريت، 2022، ص 304.
694 . حسن الجلبي، مبادئ الامم المتحدة وخصائصها التنظيمية، مطبع الجيلاوي، القاهرة، 1970، ص 137.

اخرى مما أثر ذلك في تحقيق المساواة بين الدول، وجعل هناك فوارق بين الدول دائمة العضوية والدول الضعيفة والفقيرة لا بل أصبح اي قرار يصدر من مجلس الامن يعبر عن مصلحة أحد الدول دائمة العضوية حق في موضوع قبول الدول الجديدة في الامم المتحدة وان هذا يعد انتهاكاً لما جاء به ميثاق الأمم المتحدة.[695]

وعليه فان السلبيات العديدة لاستخدام هذا الحق ومن دون ضابط أو حدود ادى الى ان يصاب مجلس الامن بالشلل، وبالأخص خلال فترة الحرب الباردة والفترة التي جاءت بعدها وذلك بسبب كثرة اللجوء الى استخدامه من قبل الاتحاد السوفيتي ابان الحرب الباردة، ومن قبل الولايات المتحدة في الفترة اللاحقة فبعد الغياب السوفيتي اتخذت الولايات الامريكية المتحدة قرارات دولية تخدم مصلحتها، وكانت اغلب القرارات تحت طائلة الفصل السابع الامر الذي اربك العمل في مجلس الامن لا بل سبب تعطيله عن اداء مهامه، وبصورة خاصة الالتزام الاهم لمجس الامن وهو حفظ السلم والامن الدوليين وهذا بسبب ان ميثاق الامم المتحدة يشير الى ان قرارات الفصل السابع لا تتم الا بتصويت الاغلبية المطلقة من أعضاء مجلس الامن بضمنهم الدول الخمس دائمي العضوية، على ان يكونوا جميعهم متفقين دون استخدام حق النقض بالتالي فان هاتين القوتين هما من قاما بالتجاوز على المنظومة الدولية عبر مصادرة قرارات مجلس الامن وتجيرها لمصلحتها، الامر الذي جعل من منظمة الامم المتحدة عبارة عن مؤسسة شكلية تحركها الارادات الكبرى وفق ما ترتأيه.[696]

الفرع الثاني : تأثير حق النقض على حفظ السلم والامن الدوليين

بعد الاحداث التي شهدها العالم تعرضت الامم المتحدة الى هيمنة وسيطرة لم تتعرض لها من قبل وهذا ما عرض المجتمع الدولي الى عدم الاستقرار وازدياد الحروب الاستباقية لا سيما على الارهاب، فبعد سبعة عقود ونصف على تأسيس منظمة الامم المتحدة ونتيجة لغياب التوازن الدولي تعرضت الاخيرة الى غياب حقيقي لممارسة دورها في حفظ السلم والامن الدوليين الامر الذي جعل عدد كبير من الدول والمهتمين والباحثين للمطالبة بإصلاح المنظمة لخروجها من عقدة الازمات، ووضع اسس جديدة لها تمارس دورها الطبيعي في المجتمع الدولي لرسم ملامح جديدة لمستقبل المنظمة.[697]

فان حفظ السلم والامن الدوليين هو أهم ما تقصد الامم المتحدة تحقيقه فهو يستوعب غيره من الاهداف الاخرى لا بل يطغى عليها. فميثاق الامم المتحدة جعله مقصداً من مقاصدها اذ تصدرت ديباجة الميثاق ومادته الاولى التي نصت في الفقرة الاولى على ان الامم المتحدة تتخذ في سبيل حفظ السلم والامن الدوليين : " التدابير المشتركة الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم ولإزالتها وتقمع اعمال العدوان

---

695 . ابراهيم احمد الشلبي، التنظيم الدولي-النظرية العامة للأمم المتحدة، الدار الجامعية، القاهرة، 1986، ص232.

696 . محمد حسين كاظم العيساوي، مصدر سابق، ص 238.

697 . نصت الفقرة (1) من المادة (2) من ميثاق الامم المتحدة لعام 1945 على ان :" تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.

وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم او لتسويتها " لاشك في ان ميثاق الامم المتحدة بمقتضى نص هذه المادة المذكورة قد ارسى نظاماً للأمن الجماعي، وانتدب لهذه الغاية مجلس الامن بصفة خاصة بوصفه الجهاز الرئيسي المكلف بالنهوض بتبعات هذه المسؤولية الاساسية.[698]

فاذا كان استخدام القوة امراً محرماً على الدول الاعضاء الا انه، واستناداً الى ميثاق الامم المتحدة وخصوصاً في الفصل السابع فان مجلس الامن يستطيع استخدام القوة في حالة تهديد السلم أو خرقه او وقوع العدوان، ويتخذ الاجراءات الكفيلة بحفظ السلم والامن الدوليين ومعاقبة المعتدي، الا ان الاشكالية التي ادت الى فشل واخفاق مجلس الامن في معالجة المشاكل المهمة والخطيرة على الرغم من الصلاحيات التي منحت له وذلك لان الميثاق منح الدول العظمى حق الفيتو مما اثر ذلك بشكل سلبي على حفظ السلم والامن الدوليين.([699])

وعليه فان الاستمرار في اللجوء لحق الفيتو سيؤدي الى ان تصل الامم المتحدة للانهيار، وذلك كونها فقدت دورها في حفظ السلم والامن الدوليين لان ذلك جعلها اداة في خدمة عدد محدود ممن الدول وذلك يتناقض جذرياً مع مبادئها واهدافها.([700])

الخاتمة

بعد ان انتهينا من موضوع بحثنا خلصنا الى عدة نتائج وتوصيات هي :

اولاً: النتائج

1- يتمتع مجلس الامن بأهمية خاصة في الامم المتحدة انطلاقاً من الدور الذي يسعى الى تحقيقه في حفظ السلم والامن الدوليين .
2- لا يقتصر حق النقض الفيتو على الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن فقط وانما هذا الحق ممكن ان تلجا اليه الدول الاعضاء غير الدائمة في مجلس الامن اذا رفضت مشروع القرار اكثر ستة منم.
3- يمسح حق النقض حقوق الدول الضعيفة ويخل بمبدأ المساواة الذي ورد في ميثاق الامم المتحدة كما انه دائماً ما يعبر اللجوء اليه عن مصالح الدولة الرافضة لمشروع القرار على حساب بقية الدول.
4- يجد هذا الحق اساسه القانوني في المادة (27) الفقرة الثالثة من ميثاق الامم المتحدة

ثانياً: التوصيات

1- من الضروري اعادة النظر في منح دول بعينها دون غيرها حق تعطيل العديد من القرارات لمجرد كونها لا تخدم مصالح هذه الدول لان استمرار ذلك

---

[698] . فاضل عبد علي حسن وجواد كاظم كطان، منظمة الامم المتحدة وضرورة الاصلاح، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، مجلد (12)، عدد(3)، جامعة ذي قار، 2022، ص57.

[699] . المصدر نفسه، ص 69.

[700] . حامد محمد علي البلداوي ، التنظيم القانوني لاستخدام القوة في حفظ السلم والامن الدوليين والقيود الواردة عليها، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة (5)، المجلد(5)، العدد(3)، كلية الحقوق-جامعة تكريت، 2021، ص 346.

سيؤدي الى انهيار المنظمة العالمية كونها اخفقت في تحقيق مقاصدها واهدافها وعليه ندعو الى اصلاح طريقة التصويت في مجلس الامن وعدم جعلها بيد دول معينة على حساب بقية الدول.

2- اصلاح نظام التمثيل في مجلس الامن لكي يكون متاحا لجميع الدول تحقيقا للمساواة بين جميع الدول .

المصادر

اولا:-الكتب

1- ابراهيم احمد الشلبي، التنظيم الدولي-النظرية العامة للأمم المتحدة، الدار الجامعية، القاهرة، 1986،

2- حسن الجلبي، مبادئ الامم المتحدة وخصائصها التنظيمية، مطبع الجيلاوي، القاهرة، 1970

3- سموحي فوق العادة، القانون الدولي العام، الناشر لايوجد، دمشق، 1960.

4- هادي نعيم المالكي، المنظمات الدولية ، الطبعة 3، دار المسلة، بغداد، 2023.

ثانياً: البحوث العلمية

1- حامد محمد علي البلداوي ، التنظيم القانوني لاستخدام القوة في حفظ السلم والامن الدوليين والقيود الواردة عليها، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة (5)، المجلد(5)، العدد(3)، كلية الحقوق-جامعة تكريت، 2021.

2- خضير ابراهيم سلمان، الامم المتحدة ومشاريع الاصلاح، المجلة السياسية والدولية، المجلد31 ، العدد31-32، كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية،2016.

3- عادل مطشر حسن، النظام القانوني للتصويت في مجلس الامن، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة (6)،المجلد (6)، العدد (2)، الجزء (1)،كلية الحقوق/جامعة تكريت، 2022

4- فاضل عبد علي حسن وجواد كاظم كطان، منظمة الامم المتحدة وضرورة الاصلاح، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، مجلد (12)، عدد(3)، جامعة ذي قار، 2022.

5- محمد حسين كاظم العيساوي، حق النقض (الفيتو Veto) في مجلس الامن دراسة من منظور القانون الدولي، مجلة أهل البيت عليهم السلام ، مجلد(1)، عدد(11)، جامعة اهل البيت،2011.

ثالثاً: مصادر الانترنيت

1- النقض حق-الفيتو، الموسوعة العربية، مقال منشور في الانترنيت على الرابط الالكتروني التالي:
https://www.arabl-ency.com.Sy/ency/details/7253/20

2- حق النقض في مجلس الامن التابع للامم المتحدة، موسوعة ويكيبيديا، مقالة منشورة في الانترنيت على الرابط الالكتروني التالي:
حق النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - ويكيبيديا(wikipedia.org) -

3- سائدة الشيخ عبد الله، النقض (الفيتو) Veto، الموسوعة السياسية، مقال منشور في الانترنيت على الرابط الالكتروني التالي:
https://www.political-encyclopedia.org/dictionary-
4- هذه هي انواع حق الفيتو والدول التي تمتلكه ، المشهد،2023، مقال منشور في الانترنيت على الرابط الالكتروني
https://almashhad.com/article/773112298002792-News-

رابعاً: المواثيق الدولية

1- ميثاق الامم المتحدة لعام 1945.